تقارير دولية وانتهاكات صارخة

د. نزار نبيل

في لقاء مطول اجتمعت فيه مع السيد فيصل باشار الذي يشغل منصب الأمين العام للمركز الدولي لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان ومقره في اسطنبول ، هالني حجم البيانات والإحصائيات والأرقام التي ترصدها منظمات حقوق الإنسان حول العالم في مجال انتهاك حقوق الإنسان والتعدي عليها بكل أشكالها .

ولعلنا أمام هول أشدّ إذا علمنا أن المنظمات الدولية العالمية ، كمجلس الأمن والأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية ونحوها من المجاميع والدوائر الحقوقية والعدلية والقضائية الدولية تعرف بشكل مفصل ما يجري على أرض الواقع بشكل دوري ولا تتحرك أبداً ولا تعير الأمر أي اهتمام .

في لقاء العمل المطول ، وجدت نفسي محاطاً بجملة من الأمور والقضايا الجديدة ، لا سيما أمام التقرير المطبوع والمصور الصادر عن الجهة الدولية الحقوقية العالمية التي أتفيأ ظلالها .. ومن أهم النقاط التي رغبت بتسجيلها : أولاً : نحن أمام تقرير عالمي يمثل جزءاً من سلسلة التقارير العالمية ،عالمي بأسلوب جمع المعلومات وتوثيقها والتثبت من مصداقيتها وجلب الشهادات الحية عليها من بقاع العالم المختلفة .

وثانياً : أن هذا التقرير أشار بصورة واضحة إلى حوادث اعتداءات عنصرية وإسلاموفوبية يجري غضّ الطرف عنها في إعلامنا العربي بصورة مقيتة ، مع أنها تمسنا جميعا في العالم العربي والغربي على حد سواء.

فعندما يتم الحديث عن إحراق عشرات المساجد في كثير من البلدان الأوروبية ، وحملات القتل للمسلمين وتسجيلها بدوافع جنائية ، ووقوفنا أمام معطيات جديدة وغير مألوفة بواقع حملة استعداء الإسلام في أوروبا عموماً ، وأنه في ألمانيا لوحدها هناك أكثر من عشرة آلاف اعتداء عنصري ضد الإسلام ورموزه وشخصيات معروفة فيه ، فنحن إذاً أمام عمل كوني يستهدف الإنسان عموماً ويركز على استهداف المسلمين على وجه التحديد .

في الشأن الفلسطيني على سبيل المثال لا الحصر ، رصد الملف العالمي سلسلة من الانتهاكات الصهيونية البربرية في نهاية عام ٢٠١٤ م على حق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال ، مثل استعمال الكيان الصهيوني لقنبلتين مساويتين للمتفجرات النووية على الفلسطينيين في العمليات التي قام بها على قطاع غزة عام ٢٠١٤ ، وجدار الفصل العنصري ، وحالات القتل العمد ومنع الصلاة والأذان ومنع السفر والتنقل ومصادرة حقوق التعليم ونحوها،وهي معطيات تمس كل إنسان فلسطيني وعربي في الآن ذاته.

وأمام التوثيق لقتل الآلاف من المدنيين الأبرياء، ألا يحق لنا أن نتساءل عن دور المنظمات الدولية ولجان حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق المرأة ، لماذا لم تطبق أية عقوبات على المعتدين دولاً وأفراداً ؟.

كاريكاتير أعجبني

متى تنعم جدة بمطار له سمعة حسنة ؟

الكابتن طيار – سعد الشهري

قرأت خبرا مفاده " فوز مطار الملك عبدالعزيز الجديد بجائزة افضل تصميم هندسي على مستوى العالم " .. والواقع أن اول ما خطر ببالي هو المثل البلدي القائل " يا طخه يا إكسر مخه " .. فمطار الملك عبدالعزيز الحالي يكاد يكون الأسوأ عالمياً ، وقد جثم على صدور مستخدميه والعاملين فيه عقود من الزمن، بحيث اصبح جلّ ما يحلمون به مطار عادي مثل بقية خلق الله ، مطار فاعل تكون فيه الإجراءات ميسرة للعاملين فيه وللركاب على حد سواء.

فمطارنا الحالي يمثل معاناة متواصلة تبدأ عند السفر ببوابة دخول المطار ، وتنتهي في القدوم بمغادرة بوابته ، حيث يُستقبل المسافر ببوابة جباية يقف عندها كل داخل الى المطار لسحب تذكرة مرور أو وقوف للسيارة التي تقله، ويودع القادم اليه بطوابير اخرى عند بوابة مغادرة المطار لدفع رسوم الوقوف او المرور في إجراء بائس وشاذ.

وحيث انني قد طفت معظم مطارات العالم بحكم عملي كطيار، فلم ار اي مطار دولي يضع على مداخل ومخرج صالات الركاب بوابات جباية، حتى في اكثر الدول فقراً،فخدماتياً نجحت هيئة الطيران المدني بوضعها تلك البوابات المقيتة في تعطيل حركة السير البطيئة أصلاً، وفي زيادة معاناة مرتادي المطار، بما كسبت به سخطهم ومقتهم ، والغريب ان الهدف تافه والثمن بخس، ويذهب لصالح مستثمر جشع.

ووطنياً نجحت الهيئة في تشويه صورة الوطن بجعل اول ما يُستقبل به القادمين الى بلادنا لحج او عمرة او عمل هو صفوف انتظار طويلة للسيارات عند بوابة الخروج من المطار لدفع ضريبة مرور، مما لم يسبق للزائر رؤيته في اي من مطارات العالم المتحضر،وحتى الفقيرة منها، بما يمثل مثلبة لا تليق بالوطن، و مما لا بد ان اقول معه بملء فمي " بئس بها من خصخصة هذه أقصى أهدافها وأهم نتائجها".

اننا يا اخوتنا في هيئة الطيران المدني لسنا بحاجة تحفة هندسية بقدر ما نحن بحاجة مطار عالي الفعالية ميسر الإجراءات مثل بقية العالم، مطار تتقلص فيه معاناة مرتاديه والعاملين فيه من ضيق المساحات في الصالات ومن عشوائية صفوف لانتظار عند كاونترات شركات الطيران وفي صفوف صالات الجوازات في المغادرة الوصول، و صالات انتظار الحقائب، مواقع نقاط التفتيش الأمني والجمركي، مطار تعمل اجهزة العفش فيه ومكيفات الهواء، مطار لا يجول فيه

> فمطارنا الحالي يمثل معاناة متواصلة تبدأ عند السفر ببوابة دخول المطار ، وتنتهي في القدوم بمغادرة بوابته

سائقي السيارات الخاصة غير المرخصة ليتصيدوا الركاب كالحراج، مطار يقضى فيه على سؤ التنظيم المعتاد في مواقع تحميل وتنزيل الركاب، نحلم بمطار به دورات مياه نظيفة تليق بمقدم الخدمة ومتلقيها وتحترم آدمية الإنسان،نحلم بمطار يخرج الراكب من صالة الركاب الي الطائرة عبر جسر متصل بالطائرة ينسى به الركاب (وبالذات كبار السن والاطفال وذوي الاحتياجات الخاصة) معانات السلالم و الاتوبيسات التي نكدت عيشتنا ولا تزال، نحلم بمطار لا ينتظر القادم اليه وصول حقائبه من الطائرة وقتاً يفوق الوقت الذي قضاه في الطائرة .

هذه يا أحبتنا هي بعض طلبات مستخدمي مطار الملك عبد العزيز ، اذا نجحتم في توفيرها في المطار الجديد فانا أوكد لكم جازما انه لن يهم المواطن ولا الزائر بعد ذلك اي شكل هندسي يظهر به المطار الجديد،لذلك أرجوكم واتوسل إليكم أنسوا جينس وموسوعته (الله لا يوفقه) و ركزوا على الامور المهمة ودعونا من "المنظرة " بما لا يسمن ولا يغني من جوع، فلقد رددنا ردحاً من الزمن وصف مطارنا العتيد بأكبر مطارات العالم مساحة، فماذا استفدنا من كبر مساحته، لذلك أتمنى عليكم الا تستنسخون وصف جديد للمطار الجديد، أرجوكم أدركوا إن كل تلك الأوصاف الأكبر والأطول وأخواتها لا علاقة لها بالفاعلية ولا بالخدمات التي يحتاجها الناس، ولا يجري ورأءها الا دول العالم الثالث الغارقة في الجهل.

يا احبتنا ركزوا على ما ييسر امور الناس ويرفع معاناتهم مثل من حولكم (ولن أقول مثل دبي ودوّل الخليج ولكنني أقول مثل الأردن مثلا فهل هذا كثير علينا او عليكم؟)

وبينما ننتظر بفارغ الصبر افتتاح المطار الجديد " الحلم " فليتكم تتكرموا بفصل عقد مستثمر مواقف المطار عن مستثمر ضريبة المرور امام صالات المطار ، ثم تلغون بوابات الجباية والتعطيل عند دخول المطار والخروج منه، وتضعون البوابات فقط على مداخل مواقف السيارات مثل بقية العالم ، واذا كان لا بد من جباية الريالات الثلاثة فنسقوا مع شركات الطيران لإضافة تلك الريالات الى ثمن كل تذكرة تباع من او الى جده والناس ستقبل ذلك ، فقط واريحوا الناس من صفوف الانتظار في دخولهم وخروجهم فمعانات هذا المطار المتعب تكفي وتزيد ، ولربما غفر الناس لكم ما فات من معاناتهم.

jadl@albiladdaily.com

يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

مقاطع العنف وقروبات الواتساب

محمد لويفي الجهني

تأثرت كثيرا ولم أنم تلك الليلة والسبب مشاهدتي مقطع فديو إجرامي أرسل في رسائل الواتساب فبكت عيني وخفق قلبي وانا اشاهد هذا المنظر البشع وآثار الدماء التي تسيل على الارض رغم انني لم أكمل المقطع لبشاعته الاجرامية .فهذه المقاطع الدموية التي تنتشر والاحداث المحزنة التى نشاهدها في القنوات الاخبارية تزيد من العنف والقسوة في قلب من يشاهدها ومن يدمن عليها تنقله الى الدافعية والى الاجرام . فالرسائل المحزنة يجب ان يتوقف نشرها في وسائل الاتصال الالكتروني وفي قروبات الواتساب وإبدالها بالرسائل الطربية الايجابية رسائل التفاؤل والامل والتبشير ورسائل الدعوة والعلم والنصيحة هذه الرسائل التي يجب ان ترسل في رسائل محببة للنفس تجلب السعادة والفرح اما الرسائل الاجرامية ورسائل الحزن فهذه الرسائل تزيد النفس قسوة وتصاب النفس بالحزن والاكتئاب والعجز والكسل والتشاؤم. فرسائل الواتساب ووسائل الاتصال لها تأثيرها على النفس البشرية فكم غيرت من المفاهيم والأعراف والضبط الاجتماعي فالمتتبع للمجتمع يجد اختلافاً وخللاً وتغيراً وتغييراً وانحرافاً في الأخلاق والقيم والاستقامة والتركيبة النفسية للفرد والمجتمع حتى أصبح الخلل واضحا وتحول إلى ظاهرة اجتماعية تستحق الدراسة والعلاج. فللأسف الشديد تجد انتشار الكذب والخداع والسرقة والرشوة والخيانة والغزل والعنف والقسوة كل ذلك وغيره أدى إلى انعدام الثقة والتوازن ، ومن الأسباب التي ادت الى ذلك وسائل الاتصال وخاصة الواتساب والقروبات فظهرت الانفس غير المتزنة وكثرت الاشاعات والظن والتشكيك فزادت الفجوة الاجتماعية بين افراد المجتمع وكثرت الحوادث بسبب إعلام اللمس والهمس من جولات وقنوات فضائية وانترنت وغيرها التي عملت خللاً واضحاً في المجتمع فواجبنا التركيز على وسائل الاتصال وتوجيهها ايجابا لنشر الحب والتقارب بين أفراد المجتمع ونمتنع عن نشر مقاطع العنف والنميمة والعنصرية والأخبار الكاذبة حتى لانشارك في نشر العنف والتطرف في المجتمع.

lewefe@hotmail.com

وضوح الرؤية

خالد تاج سلامة

تختلف مشكلة كل منا عن الآخر .. وذلك للمواقف نفسها ولعدم وضوح الرؤية، وعدم القدرة على وضع الحلول المناسبة.. او كونها معادلة عقلية قد تختلف حلولها ووسائل تذليلها من عقل لآخر.. وذلك لأن الفكر البشري يدور في فلك لا نهاية له.

× إلا أن الإنسان يخلق مشكلاته بنفسه .. وقد ينجح في حل تعقيداتها .. وقد يتعثر في فك رموزها .. يمزج الواقع بالخيال والغريزة بالعقل .. وهو بذلك أقدر على مراقبة دوافعه والعمل على قمعها .. ويستطيع أن يبدل واقعه الى اتجاه أفضل مما هو عليه لما ينبغي أن يكون .. لأنه يشعر دائماً بأنه في حاجة الى أن يكمل ذاته، وأن يسمو بنفسه دون الركون للمواقع.

× ومن هنا فإن الجانب الواقعي لدى الإنسان يخلع على الأحداث دلالات ومعاني تنتزع من صميم نواياه الذاتية أو مقاصده .. وقد يركن في ظل هذا الصراع الذاتي أن يلجأ للأكاذيب والأضاليل، والأوهام وشتى أخطاء الحس العقلي يأمل بذلك أن يصل يوماً إلى ما يخططه بدهائه ومكره وحسده وأنانيته إلى منصب .. أو أن يكون الجليس المقرب، والصديق الوفي لدى من يخدعون به وبأساليبه الكاذبة.

× ولكن لعمري .. ان أسلوب العمل السليم يزيد صاحبه قوة، وينظم السلوك ويراقب الدوافع ويصلح الذات بما يحقق الأهداف النبيلة والأعراض السامية لدى الجميع.

الحرية الأكاديمية بين النظرية والتطبيق

د.علاء الحسيني

الحرية بمعناها العام تعني الملكة الخاصة التي تميز الإنسان عما سواه من حيث هو موجود عاقل مدرك لما يصدر عنه من قول أو فعل نابع من إرادته هو لا إرادة مفروضة عليه، والحرية تعني الانطلاق بعيداً عن القيود الخارجية والاملاءات غير الذاتية، بل هي تعني عند البعض السلطة بيد أنها ليست السلطة على الآخرين، بل هي سلطة على الذات، فالإنسان الحر هو سيد نفسه ومالك عقله والمختار لأفعاله.

وللحرية أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية حرصت الدساتير قديمها وحديثها على أن تضمن نصوصها ما يكفل الحريات العامة أو الخاصة، كحرية الرأي والعقيدة والمساهمة في الشؤون العامة..الخ، ومما يشار إليه إن الحرية تعيش حالة تصالح حيناً وتصارع حيناً آخر مع السلطة شئنا أم أبينا، وهناك من يرى وجود حالة فطرية ينزع إليها الكثير من بني البشر ألا وهي مقاومة السلطة بكل أنواعها ومستوياتها، سواء كانت سلطة الأب في إطار العائلة أو سلطة رجل الدين أو شيخ القبيلة أو سلطة الحكام، وهؤلاء الذين ذكرناهم يتفقون على إن الحرية لابد أن تكون نسبية وليست مطلقة، وفي الوقت الذي نتفق فيه مع هذا الرأي نميل إلى ضرورة التعايش بين الحرية والسلطة، فالأخيرة تسعى إلى التعبير عن نفسها وفرض نمطها ورؤيتها، والأفراد يسعون إلى إثبات ذاتهم وطموحاتهم وبين هذا وذاك تبقى الحرية الأمل المنشود ومحور الدراسات والأبحاث والطروحات السلطوية والفردية، بل هي قطب الرحى الذي تدور حوله كل الإرادات وتنتهي عنده كل الآمال، فلا حرية بلا تنظيم لكونها ستتحول إلى فوضى ولا تنظيم بلا سلطة، وسنكون أمام متلازمة لابد من أن نجد نقاط الالتقاء فيما بينها.

تعد الجامعة المنبع الأساس لرفد المجتمع بالمخرجات من الطلبة الذين تم تأهيلهم وهم من يعول عليهم في المستقبل ليكون لهم الريادة على جميع الصعد، ومن وجهة نظرنا نجد إن التركيز على تعزيز استقلال الجامعة والكلية والمعهد إدارياً وماليا وعلمياً هي حجر الزاوية للوصول للهدف المنشود المتمثل بالهدف القريب، (تأهيل الطلبة علمياً وتربوياً واستخراج طاقاتهم الكامنة وترصين انتماءهم وروحهم الوطنية)، وهدف بعيد هو (الحصول على جيل متعلم ومؤهل لتولي المناصب القيادية بالمستقبل وتحقيق مقدمات الانتقال إلى المجتمع المدني المحصن أكاديميا)، إذ ان نقطة البداية الحفاظ على الجامعة كحرم آمن محايد بعيد كل البعد عن العمل الحزبي والسياسي والصراع الديني أو المذهبي أو الاثني، وهو ما اعتادت الجامعات الرصينة في العالم أن تتفاخر به.

فالحرية الأكاديمية وببساطة، تعني الخروج عن كل القيود

> وللحرية أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية حرصت الدساتير قديمها وحديثها على أن تضمن نصوصها ما يكفل الحريات العامة أو الخاصة

البيروقراطية والانطلاق في فضاء الحرية لكل من طرفي العملية التعليمية (الطالب والأستاذ) وفتح قنوات الاتصال بينهما والتفاهم والتواصل وفق الأصول الأكاديمية المتعارف عليها وضمن بوتقة العمل الهادف، مع التذكير بان هذه الحرية ليست من غير قيود بل هنالك حدود تقف عندها وهنالك تنظيم مسبق موضوع من السلطات العامة متمثل بحزمة القوانين والقواعد القانونية المنظمة للعمل والبحث العلمي داخل الحرم الجامعي لاستخراج ما تضمره العقول من طاقات، إذ إن الحرية المنشودة لها وجهين هما:-

الأول / الحرية الأكاديمية للطلبة، واهم معوقاتها تتمثل في:المستوى العمري والفكري للطالب فهو في مقتبل العمر ولا يزال يجتاز سني المراهقة وما تتضمنه من ضغوطات هائلة على جسم وعقل المراهق، فلا يقدر أحياناً الزمان والمكان الذي يرتاده وطبيعة العلاقات داخل الحرم الجامعي- الأوضاع العامة وما تخبئه من تقلبات على مدار الساعة سياسية واجتماعية واقتصادية وانعكاساتها المباشرة على مجمل نواحي الحياة العامة والخاصة للطالب ما ينعكس على سلوكياته داخل الحرم الجامعي فيندفع أحياناً وبدافع التقليد لأمور تتنافى مع الحرية الأكاديمية

– الأنظمة والتعليمات المعمول بها في الجامعة والكلية أو المعهد ومنها فرض نمط الملبس والجلوس والتواجد داخل القاعة... الخ، وهي بالتأكيد تسعى للتنظيم وينظر لها الطالب على أنها جزء من تقييد حريته الأكاديمية.

– القبول المركزي ولعبة الحظ على الطالب الذي غالبا ما يضطر إلى الانخراط في دراسة لم يخترها ولم يندمج مع متطلباتها، فتنمو وتكبر في داخله قوة المانعة ضد زملائه وأساتذته وربما ضد المؤسسة ذاتها.

الثاني: الحرية الأكاديمية للتدريسي، واهم معوقاتها تتمثل بالآتي: تقادم التشريعات الخاصة بالتعليم العالي وتهالك بعضها وتضادها مع الحرية التي ينشدها التدريسي- الروتين القاتل في متطلبات البحث العلمي والترقية العلمية وسير التدريس اليومي، ومتطلبات العمل الإداري التي تكبت وتقتل أحياناً هذه الحرية- السلطة الرئاسية المتمثلة بالوزير ورئيس الجامعة والعميد وانعكاس الكاريزما والميول والاتجاهات الشخصية لهم على الواقع التعليمي وعلى الكادر التدريسي – الانتقائية وحواشي الرئيس الإداري وأثرها على سير العمل الأكاديمي.